وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد - كلية العلوم الإسلامية

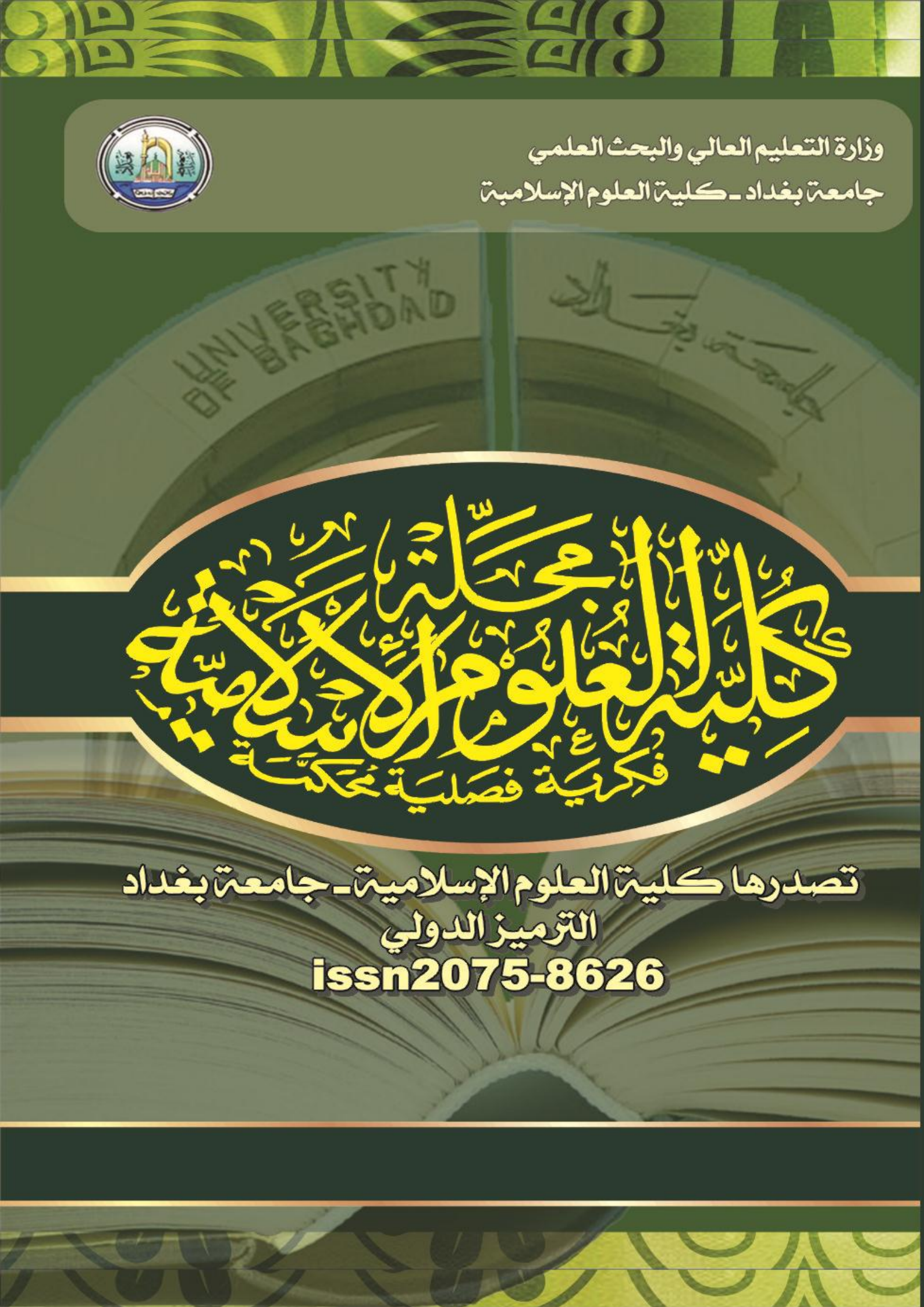

مجلة كلية العلوم الإسلامية

فكرية فصلية محكمة

تصدرها كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد
الترميز الدولي
issn2075-8626

مجلة كلية العلوم الإسلامية

فكرية –فصلية - محكمه

تصدرها

كلية العلوم الإسلامية

جامعة بغداد

العدد:١٧

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد: (٦٣٣) لسنة ١٩٩٦

محتويات العدد ١٧

اسم البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
علم المناسبة بين ايات القران	د. احمد عبد الستار م.م. حقي اسماعيل فياض	١
القنوط في القران	د. احمد جلوب	٣٧
من مصطلحات التظيم الاجتماعي	د. زياد علي دايح	٧٩
الوسائل التي استخدمها النبي في تعليم الصحابة	د. ضياء محمد محمود	١٣٧
موقف الشرع من التماثيل والنصب التاريخية	د. عبد الرحمن احمد د. قصي سعيد احمد	٢٢٢
حق تاديب الزوج لزوجته	د. اسماعيل ابا بكر د.مصطفى محمد امين	٢٧٧
مصنفو الفقه الحنبلي	د. علي حسين جاسم	٣١٣
الكرامة في كتب العقيدة	د،احسان لطيف احمد	٣٧٢
الطبقية واثرها على المجتمع	د. عبد هادي فريح	٤٢١
الدروس المستخلصة من شخصية صلاح الدين الايوبي وسياسته	د.عبد العادي محمد عباس م.م. احمد طارق حمودي	٤٦٥
ردود العيني النحوية على ابن مالك في كتابه عمدة القارى	د. محمد جاسم عبد الساطوري	٤٩٨
دلالة الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد في ديوان الشافعي	د. نافع سلمان جاسم	٥٣٩
الزمن في ما ومهما الشرطيتين	د. محمد خالد رحال	٥٩٤
الا التي للتمني بين سيبويه والنحاة	م.م. عبد الرزاق علي حسين	٦٢٢
روية اسلوبية للاعتراض في الخطابا لقراني	د. عدنان اسم محمد	٦٤٦
اصول بنية ضمائر الرفع دراسة لغوية	م.م. زيدون فاضل عبد	٦٨٥
شاعرات عراقيات منسيات	د. احمد حميد كريم العزاوي	٧٣٤
مستوحى الشعراء في ظل الدولتين الزنكية والايوبية	م.م. ايناس عبد الرحمن	٧٨٧

ألا التي للتمني بين سيبويه والنحاة

م.م. عبد الرزاق علي حسين العكيدي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــة

بسم الله والصلاة والسلام على نور الهدى ، ومعلّم العلماء ، النبيّ الأُمّي ، سيّدنا محمّدٍ صفوة الله ، وعلى آله الشرفاء ، وصحبه الأتقياء .

وبعـد :

فقد وضع علماء العربية – جزاهم الله جزاء المحسنين – قواعـد هـذه اللغة التي لا يفتأ درّها يبهر العقول ، فاعتمدوا أصولًا حكموا بمقتضاها على رفع هذا اللفظ ، ونصب ذاك ، وحددوا على ضوءها العاملَ والمعمول ، حتى أوصلوا إلينا قواعد وأسس لغتنا العزيزة ، ومن البداهة أن تختلـف أصـول النحاة من مذهب إلى آخر ، أو من عالم إلى آخر ، وبخاصـة فيمـا يتعلّـق بالقواعد الفرعية ، وانعكس هذا الاختلاف جليًّا على ما وصلنا من القواعـد ، إذ نجد اختلافًا في الأحكام التي قيّدوها للعامل الواحـد أو المعمـول ، فنجـد حكمين مختلفين للّفظ الواحد ، فكلٌّ منهم يحكم بموجـب سـماعٍ ، أو حجّـةٍ منطقيّة ، أو معنويةٍ لم يصل إليها الآخر ، أو أنَّه توصّل إلى غيرها ، وكـلا الحكمين صحيح بموجب الأصول التي يعتمدها العالم ، وعلى المتلقي أن يقتنع بأيّها شاء ، فيأخذ به عن قناعة بأصول ذاك الحكم وحجّته ، وتعدد الآراء هذا لا يُعد عيبًا ، وإنّما هو من محاسن لغتنا العربية ، إذ يعطيها من المرونة ما لا تحظى بها غيرها من اللغات ، ومما تعدد فيه الحكم (لا) النافية للجـنس إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ، وأفاد تركّبهما معنى التمني ، فقد كنـت أقـرأ

لابن هشام مرارًا ، فأجده يذكر (ألا) التي للتمني عند سيبويه ، فأغراني الفضول في البحث عن حقيقتها والتعرّف عليها ، وما لها من أحكام ، فجاء هذا البحث نتيجة ذاك الفضول ، فأسأل الله أن يكون وراء فضولي نفع ، وأن لا أكون مجرّد متطفّل ، وحاولت في هذا البحث جمع آراء النحاة حول (لا) إذا دخلتها همزة الاستفهام وأفاد تركيبهما التمني ، ومقارنة هذه الآراء بعضها مع بعضٍ ، ومحاولة الوصول إلى حقيقتها .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ كثيرًا من النحاة لم يتوسّعوا في الحديث عنها ، في حين لم يذكرها عدد كبير منهم ، كما لم يذكروا لها سوى شاهدين مجهولي القائل ، مما شكّل عائقًا أمامي في الوصول إلى آراء النحاة فيها .

ولا يسعني بعد إلّا أن أستميح القارئ عذرًا إن وجد زللاً أو خطأً ، فما أنا إلّا بشر لا عصمة له من الخطأ ، وبين جنبيَّ نفس أمّارةٌ بالسوء ، فإن كان ما ذكرته صوابًا ، فذلك فضل الله ومنّته ، فله الحمد كما أثنى على نفسه ، وإن كان خطأً فحسبي أنّي غير قاصدٍ له ، واستغفر الله العظيم وأتوب إليه ، والحمد لله ربِّ العالمين ، وأفضل الصلاة وأتمّ السلام على سيّدنا محمّدٍ ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الباحث

تدخل همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس ، فيدل تركّبهما المتمثل بالصورة (ألا) على ثلاثة معانٍ هي : التوبيخ ، والاستفهام عن النفي ، والتمني ، فمثال التوبيخ قول الشاعر :

ألا ارْعِوَاءَ لِمَنْ ولَّتْ شَبِيبَتُهُ وآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ ؟ (١)

فـ (ألا) حرف توبيخ ، وهذا المعنى يدل عليه الحرفان (همزة الاستفهام ، ولا) أي : تركيب (ألا) وعبّر عنه الشيخ خالد الأزهري بقوله : ((وكون الحرفين يراد بهما التوبيخ هو الغالب في الاستعمال))(٢) ، واعترض الدماميني على هذا ، إذ رأى أنَّهما حرفان ، والهمزة وحدها أفادت هذا المعنى ، إذ قال : ((اعلم أنَّ المفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة وحدها لا مجموع (ألا) ، والنفي المُفاد بـ (لا) باقٍ على حاله ، ففي البيت عدم الارعواء أمرٌ ثابت ، والتوبيخ تسلّط على ذلك ، وحينئذٍ فهما حرفان كلٌ منهما يفيد ما اختص به))(٣) .

ومثال الاستفهام عن النفي قول قيس بن الملوح :

أَلا اِصطِبارَ لسلمى أَم لَها جَلَدٌ إِذا أُلاقي الَّذي لاقاهُ أَمثالي(٤)

---

(١) البيت لم يُنسب إلى قائل ، وهو من شواهد : شرح التسهيل : ٤٥١/١ ، مغني اللبيب : ١٢٩/١ ، شرح ابن عقيل : ٤٠٩/١ ، شرح التصريح : ٣٥٤/١ ، همع الهوامع : ٥٣٢/١ .

(٢) شرح التصريح : ٣٥٤/١ .

(٣) هذا ما نقله الشيخ خالد الأزهري من قول الدماميني : شرح التصريح : ٣٥٤/١ .

(٤) البيت لقيس بن الملوّح ، ديوانه : ١٧٨ ، وهو من شواهد : شرح التسهيل : ٤٥٢/١ ، الجنى الداني : ٣٧٢ ، مغني اللبيب : ١٣٠/١ ، شرح ابن عقيل : ٤١٠/١ ، شرح التصريح : ٣٥٣/١ ، همع الهوامع : ٥٣٢/١ .

ومثال التمني قول الشاعر :

ألا عُمْرَ وَلّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ ما أثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ[1]

أي : ليتَ عُمرًا ، أو : أتمنى عُمرًا .

وكقول الآخر :

ألا سبيلَ إلى خَمْرٍ فأشْرَبَها ألا سبيلَ إلى نصرِ بنِ حَجّاجِ[2]

أي : ليت سبيلاً ، أو : أتمنى سبيلاً .

ولا خلاف في أنَّ (ألا) إذا أفادت التوبيخ ، أو الاستفهام عن النفي ، بقيت (لا) على حالها قبل دخول الهمزة عليها ، فيبقى لها عملها نفسه ، وسائر الأحكام التي تستحقها قبل دخول همزة الاستفهام[3] .

أمّا (ألا) التي تفيد التمني فأول من أشار إليها سيبويه ، وحدد لها أحكامًا غير التي كانت لـ (لا) قبل دخول الهمزة ، فهي عنده تعمل في الاسم فقط ، ويكون مع (لا) في موضع مبتدأ ، ولا خبر لها لفظًا ولا تقديرًا ، وعبّر عن ذلك بقوله : ((واعلم أنَّ (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ، ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها

---

(١) البيت لم يُنسب إلى قائل ، وهو من شواهد : شرح التسهيل : ٤٥٣/١ ، الجنى الداني : ٣٧٢ ، مغني اللبيب : ١٣٠/١ ، شرح ابن عقيل : ٤١١/١ ، شرح التصريح : ٣٥٤/١ ، همع الهوامع : ٥٣٣/١ .

(٢) البيت لم يُنسب إلى قائل ، وهو من شواهد : شرح الرضي على الكافية(تصحيح : يوسف حسن عمر) : ١٧١/٢ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ٤٠٩/١ ، شرح التصريح : ٣٥٣/١ــ٣٥٤ ، همع الهوامع : ٥٣٢/١ــ٥٣٣ .

أنْ تعمل في هذا الموضع إلّا فيما تعمل فيه في الخبر[١]))[٢] ، وعبّر عن بناء اسمها بقوله : ((وتسقط النون والتنوين في التمني كما سقطا في الخبر[٣]))[٤] ، وعبّر عن عدم احتياجها للخبر بقوله : ((ومن قال : (لا غلامَ أفضلُ منك) ، لم يقل في (ألا غلامَ أفضلَ منك) إلّا بالنصب ؛ لأنَّه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنيًا عن الخبر كاستغناء (اللهمّ غلامًا) ومعناه : (اللهمّ هبْ لي غلامًا)))[٥] ، وهذا يعني أنَّ (أفضل) في قولنا : (ألا غلامَ أفضلَ منك) لا يجوز عنده رفعه على اعتباره خبرًا لـ (لا) ، وإنّما يجب فيه النصب على اعتباره صفةً لـ (غلام) ، وعلل ذلك بأنَّه لمّا دخل (ألا) معنى التمني لم تحتج إلى الخبر ؛ لأنَّه كقولنا (أتمنى غلامًا أفضلَ منك) ، وهذا يُفهم من قوله : (كاستغناء اللهمّ غلامًا) ؛ لأنَّ (غلامًا) منصوب بـ (هب) المحذوف ، فكما لم يحتج (اللهمّ غلامًا) إلى خبر؛ لأنَّه بمنزلة (هب لي غلامًا) ، كذلك (ألا غلامَ) لا تحتاج إلى خبر؛ لأنَّها بمنزلة (أتمنى غلامًا) ، وإلى هذا المعنى أشار الشيخ خالد الأزهريّ بقوله : ((والمعتمد عند سيبويه والخليل أنَّ (ألا) هذه ملاحظ فيها معنى الفعل ، والحرف ، فهي بمنزلة (أتمنى) فلا خبر لها كما أنَّ (أتمنى) لا خبر له ...))[٦] .

---

(١) المقصود بقوله : (الخبر) ما يحتمل الصدق والكذب ، ، أي : ما ليس طلبًا ، ولا إنشاءً .

(٢) كتاب سيبويه : ٣٠٧/٢ .

(٣) المقصود بقوله : (الخبر) ما يحتمل الصدق والكذب ، ، أي : ما ليس طلبًا ، ولا إنشاءً .

(٤) كتاب سيبويه : ٣٠٧/٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٣٠٩/٢ .

(٦) شرح التصريح : ٣٥٥/١ .

أمّا حكم تابعها فلا يجوز فيه إلّا أنْ يتبع لفظ اسمها ، ولا يجوز فيه الرفع[١] ، كما لا يجوز إلغاء (ألا) عنده وإنْ تكررت[٢] ، ولا يجوز إعمالها عمل (ليس) عند سيبويه ، وهو ما عبّر عنه بقوله : ((ولا يكون الرفع في هذا الموضع؛ لأنَّه ليس بجوابٍ لقوله : (اذا عندك أم ذا) ، وليس في ذا الموضع معنى (ليس)))[٣] ، بخلاف (لا) النافية للجنس إذ يجوز إعمالها عمل (ليس) إذا لم يُقصد بها نفي الجنس ، بل أُريد بها احتمال نفي الواحد أو نفي الجنس[٤] .

وكل ما ذكره سيبويه من عمل وأحكام لـ (ألا) نُسب أيضًا إلى الخليل ، وأبي عمر الجرمي[٥] ، ونسبه ابن السرّاج إلى أكثر النحويين[٦] .

وذهب المازنيّ إلى أنَّها تبقى على جميع ما كان لها من أحكام قبل أن تدخل عليها همزة الاستفهام[٧] ، واختُلف في مذهب المبرّد إذ نسب عدد من النحاة هذا الرأي إلى المازنيّ والمبرّد ، كابن مالك[٨] ، والرضي[٩] ، والشيخ

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٣٩٧/١ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٤٤/١ ،شرح ابن عقيل : ٤١١/١ ،همع الهوامع : ٥٣٣/١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٤٥٣/١ ، مغني اللبيب : ١٣٠/١ .

(٣) كتاب سيبويه : ٣٠٩/٢ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٩٣/١ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو : ٣٩٧/١ ، همع الهوامع : ٥٣٣/١ .

(٦) ينظر : الأصول في النحو : ٣٩٧/١ .

(٧) ينظر مذهب المازنيّ في : المقتضب : ٣٨٣/٤ ، الأصول في النحو : ٣٩٧/١ ، شرح التسهيل : : ٤٥٢/١ ، همع الهوامع : ٥٣٣/١ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل : ٤٥٣/١ .

(٩) ينظر : شرح الرضي على الكافية (تصحيح : يوسف حسن عمر) : ١٧١/٢ .

والشيخ خالد الأزهري[١] ، والسيوطي[٢] ، ونسبه العكبري إلى المبرّد ، ولم ينسبه لغيره ، بقوله : ((وقال أبو العباس : موضعه على ما كان عليه قبل الهمزة ، ورفع صفته جائز))[٣] . وكان ابن السرّاج أكثر دقة في تحديد صاحب هذا الرأي ، إذ قال : ((وكان المازنيّ وحده يجيز فيه جميع ما جاز في النافية بغير الاستفهام ، فتقول : (ألا رجلَ أفضلُ منك) ، وتقول فيمن جعلها كـ (ليس) : (ألا رجلُ أفضلَ منك)[٤] ، ويجريها مجراها قبل ألف الاستفهام))[٥] ، وتابعه ابن عقيل في نسبته إلى المازنيّ فقط بقوله : ((وإذا قُصد بـ (ألا) التمني : فمذهب المازنيّ أنَّها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام))[٦] ، والذي يتبين لي أنَّهما محقّان في هذه النسبة ، فالمبرّد لم يقل ذلك في كتابه (المقتضب) ، وإنّما نقل رأي سيبويه ثم تلاه برأي المازنيّ ، فقال في كلامٍ متّصلٍ بحجّة المازنيّ : ((ومن قوله[٧] : (ألا رجلَ أفضلُ منك) ترفع (أفضل) ؛ لأنَّه خبر الابتداء كما كان في النفي ، وكذا يلزمه ، والآخرون ينصبونه ولا يكون له خبر))[٨] ، بل صرّح المبرّد

(١) ينظر : شرح التصريح : ٣٥٥/١ .

(٢) ينظر : همع الهوامع : ٥٣٣/١ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٤٤/١ .

(٤) ورد المثال في كتاب الأصول على هذه الصورة (ألا أفضلَ منك) من دون (رجل) ، وأظنه سقط سقط سهوًا في الطباعة .

(٥) الأصول في النحو : ٣٩٧/١ .

(٦) شرح ابن عقيل : ٤١١/١ .

(٧) المقصود بـ(قوله) : قول المازنيّ ، فالهاء تعود على المازنيّ .

(٨) المقتضب : ٣٨٣/٤ .

بنفسه أنَّه مذهب المازنيّ وحده ، حيث قال : ((فإن دخلها معنى التمني ، فالنصب لا غير في قول سيبويه ، والخليل ، وغيرهما إلّا المازنيّ وحده))[١] ، وتابع المازنيّ في ذلك عدد من النحاة ، كالزجّاجيّ[٢] ، فنسب الرضيّ إلى الجُزُولي اختياره لمذهب المازنيّ[٣] ، واختاره ابن الحاجب بقوله : ((إذا دخلت الهمزة على (لا) ، فعملها باقٍ وإنْ تغير المعنى إلى العرض ، والاستفهام ، والتمني))[٤] ، ونسب ابن عقيل إلى ابن مالك متابعة المازنيّ[٥] المازنيّ[٥] ، ولم يقل ابن مالك ذلك في كتابه (شرح التسهيل)[٦] ، وأيّد المراديّ مذهب المازنيّ ، إذ قال بعد ذكر معاني : التوبيخ ، والاستفهام عن النفي ، والتمني : ((فـ (ألا) في المواضع الثلاثة مركبة بغير إشكال ، و(لا) باقيةٌ على حكمها الذي لها قبل دخول الهمزة ؛ ولذلك بُني الاسم معها ، وذلك واضحٌ ، والله أعلم))[٧] .

وحجة المازنيّ في ذلك أنَّ دخول الهمزة على (لا) ، لم يغير في أصل وضعها شيئًا سوى تركّب الهمزة معها الذي أفاد معنى التمني ، وهناك الكثير في العربية من الأفعال ، وغيرها مما يُشرَب معنًى غير الذي هو له في أصل وضعه ، ومع ذلك لا يغير ما له من أحكام ، كقولنا : (غَفَرَ اللهُ لزيدٍ) ، فـ

---

(١) المصدر نفسه : ٣٨٢/٤ .

(٢) ينظر : الجمل في النحو : ٢٤٠ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية (تصحيح : يوسف حسن عمر) : ١٧١/٢ .

(٤) شرح الوافية نظم الكافية : ٢٤٣ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ٤١١/١ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل : ١/ ٤٥١ــ٤٥٣ .

(٧) الجنى الداني : ٣٧٢ .

(غفرَ) أُشرِبَ معنى الدعاء ، أي : (اغفر) ، ومع ذلك بقي على مضيّه في الصيغة والحكم ، وقد بيّن المبرّد حجّة المازنيّ بقوله : ((وكان المازنيّ يجري هذا مع التمني مجراه قبلُ ، ويقول : يكون اللفظ على ما كان عليه وإنْ دخله خلاف معناه ، ألا ترى أنَّ قولك : (غَفَرَ اللهُ لزيدٍ) معناه الدعاء ، ولفظه لفظ (ضَرَبَ) ، فلم يُغَيَّر لِما دخله من المعنى ، وكذلك قولك : (عَلِمَ اللهُ لأفعلَنَّ) لفظه لفظ (رَزَقَ) ومعناه القسم ، فلم يغيّره ، وكذلك (حسبُك) رُفِعَ بالابتداء ومعناه النهي))[1] ، واحتجَّ المازنيّ بما ذكرناه آنفًا من قول الشاعر :

ألا عُمْرَ وَلّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ ما أثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ

فـ (مستطاع) إمّا خبر لـ (ألا) ، وإمّا صفة لاسمها مراعاةً لمحل (لا) مع اسمها معًا ، ويكون (رجوعه) مرفوعاً بـ (مستطاع) ، على اعتباره نائبًا عن الفاعل ، فلزم عنده أحد الإعرابين ، إمّا ثبوت (مستطاع) خبرًا ، أو مراعاة محل (لا) مع اسمها معًا[2] ؛ وذلك أنَّ محل (لا) مع اسمها المفرد محل ابتداء عند سيبويه ، فإذا دخل معنى التمني زال هذا الابتداء ، وسنبيّن هذا لاحقًا إن شاء الله تعالى ، ويخرّج البيت عند سيبويه ومن تابعه بأنَّ (مستطاع) خبرٌ مقدّم ، و(رجوعه) مبتدأ مؤخّر ، وجملة المبتدأ والخبر صفة ثانية لـ (عُمْر) ، و(ولّى) صفته الأولى .

وكل ما ذكره سيبويه من أحكام لـ (ألا) إذا أفادت التمني مبنيٌّ على ملاحظة الفعل والحرف فيها ، فعدم احتياجها للخبر حملاً لها على الفعل

(١) المقتضب : ٣٨٣/٤ .

(٢) ينظر : شرح التصريح : ٣٥٥/١ .

(أتمنى) ؛ إذ لا خبر له ، وإلى هذا المعنى أشار سيبويه بقوله : ((ومن قال: (لا غلامَ أفضلُ منك) لم يقل في : (ألا غلامَ أفضلَ منك) إلّا بالنصب ؛ لأنَّه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنيًا عن الخبر كاستغناء (اللهمّ) ، ومعناه : (اللهمّ هب لي غلامًا)))[1] ، وإلى هذا أشار المبرّد بقوله : ((واحتجاج النحويين أنَّه لمّا دخله معنى التمني زال عنه الابتداء وموضعه نصبٌ كقولك : (اللهمّ غلامًا) ، أي : (هب لي غلامًا)))[2] ، وذكر ابن السرّاج تفصيلاً أكثر ، إذ قال : ((وحجّتهم في ذلك أنَّهم قالوا : كنّا نقول : (لا رجلَ أفضلُ منك) ، فيُرفع ؛ لأنَّ (لا) ، و(رجل) في موضع ابتداء ، و(أفضل) خبره ، فهو خبر اسم مبتدأ ، وإذا قلت متمنّيًا : (ألا رجلَ أفضلَ منك) ، فموضعه نصب ، وإنّما هو كقولك : (اللهمّ غلامًا) ، أي : (هب لي غلامًا) ، فكأنّك قلت : (ألا أعطي) ، (ألا أصيب) فهذا مفعول))[3] .

أمّا حجّتهم في العطف على لفظ اسمها فقط ، وعدم جواز العطف على محلها مع اسمها ، وعدم جواز إلغائها ، فذلك كلّه على اعتبارها بمنزلة (ليت)[4] ؛ لأنَّ (ليت) لا يجوز العطف على اسمها إلّا بالنصب[5] ، كما لا تُلغى وإنْ تكررت ، وهذا ما عبّر عنه الشيخ خالد الأزهريّ بقوله :

---

(١) كتاب سيبويه : ٣٠٩/٢ .

(٢) المقتضب : ٣٨٣/٤ .

(٣) الأصول في النحو : ٣٩٧/١ ، وينظر أيضاً : مغني اللبيب : ١٣٠/١ ، شرح التصريح : ٣٥٥/١ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٤٥٣/١ ، مغني اللبيب : ١٣٠/١ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٧٧/١ .

((وبمنزلة (ليت) ، فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، كما أنَّ (ليت) كذلك ؛ لأنَّ (ليت) تُركّب مع اسمها ، ولا تكرر فتُلغى))[١] .

والذي يتبيّن لي أنَّ أصل هذا الخلاف يعود إلى أصل العامل في خبر (لا) النافية للجنس ، فهي عند سيبويه لا تعمل في الخبر إذا كان اسمها مفردًا ، وإنّما تتركب معه كتركّب (خمسة عشر) ، وتكون مع اسمها في موضع رفع على الابتداء ، ويكون الخبر مرفوعًا على أنَّه خبر لموضع الابتداء هذا ، بخلاف ما إذا كان اسمها مضافًا ، أو شبيهًا بالمضاف ، فإنَّ الخبر يكون مرفوعًا بـ (لا) ، وهذا بالاتّفاق عند سيبويه ، وغيره[٢] ، وقد أشار سيبويه إلى تركّب اسم (لا) المفرد معها ، وكونهما في موضع المبتدأ بقوله : ((و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لِما بعدها كنصب (إنَّ) لِما بعدها ، وترك التنوين لِما تعمل فيه لازم ؛ لأنَّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو (خمسة عشر) وذلك ؛ لأنَّها لا تشبه سائر ما يَنصب مما ليس باسم ، وهو الفعل وما أُجري مجراه ؛ لأنَّها لا تعمل إلّا في نكرة ، و(لا) وما تعمل فيه في موضع ابتداء ، فلمّا خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر))[٣] . وقال في موضع آخر : ((واعلم أنَّ (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء ، كما أنَّك إذا قلت : (هل من رجلٍ) ، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ))[٤] ، وقال

(١) شرح التصريح : ٣٥٥/١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٣٧٤/١ ، شرح ابن عقيل : ٣٩٩/١ ، شرح التصريح : ٣٣٧/١ .

(٣) كتاب سيبويه : ٢٧٤/٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٧٥/٢ .

أيضًا : ((وقال الخليل رحمه الله : يدلُّك على أنَّ (لا رجلَ) في موضع اسم مبتدأ مرفوع ، قولك : (لا رجلَ أفضلُ منك) ، كأنَّك قلت : (زيدٌ أفضلُ منك)))[١] ، وأشار إلى مذهب سيبويه هذا الرضيّ[٢] ، وابن هشام[٣] ، وشَرَحَ ابن عقيل مذهب سيبويه مفصّلاً فقال : ((وإن كان الاسم مفردًا ، فاختُلف في رافع الخبر ، فذهب سيبويه إلى أنَّه ليس مرفوعًا بـ (لا) ، وإنَّما هو مرفوع على أنَّه خبر المبتدأ؛ لأنَّ مذهبه أنَّ (لا) واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل (لا) عنده في هذه الصورة إلّا في الاسم))[٤] ، وذكر ابن مالك علة عدم عملها في الخبر عند سيبويه بقوله : ((لأنَّ شبهها بـ (إنَّ) ضعُف حين تركّبت ، وصارت كجزء كلمة ، وجزء كلمة لا يعمل فمقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم والخبر ، لكنّ عملها أُبقي في أقرب المعمولين ، وجُعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدأ ، والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرّد))[٥] .

ومذهب المازنيّ يقوم على أساس اعتبار خبر (لا) النافية للجنس مرفوعًا بها ، فهو خبر لها ، وليس خبرًا لموضع الابتداء ، وقد نُسب هذا الرأي إلى الأخفش الأوسط ، والمبرّد أيضًا ، فقد نقل ابن عقيل مذهب الأخفش قائلاً : ((وذهب الأخفش إلى أنَّ الخبر مرفوع بـ (لا) ، فتكون

(١) المصدر نفسه : ٢٩٣/٢ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية (تصحيح : يوسف حسن عمر) : ١٦٨/٢ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٣٥٦/١ .

(٤) شرح ابن عقيل : ٣٩٩/١ .

(٥) شرح التسهيل : ٤٣٧/١ .

(لا) عاملة في الجزأين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به)) ، وذهب المبرّد مذهبًا موافقًا للمازنيّ فقال : ((فلمّا كانت (لا) كذلك كان دخولها على الابتداء والخبر كدخول (إنَّ) وأخواتها عليهما ، فأُعمِلت عمل (إنَّ) ، فأمّا ترك التنوين ؛ فإنّما هو لأنَّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر))[1] ، واختار ابن مالك مذهب المازنيّ وأيّده قائلاً : ((لا خلاف في كون الخبر مرفوعًا بـ (لا) إذا لم يُركّب الاسم معها ، ثم قلت : وكذا مع التركيب على الأصح))[2] ، ثم ذكر سبب ترجيحه مذهب المازنيّ ، وأنا اتّفق معه ، مؤيدًا ما ذهب إليه ، وما احتجَّ به في قوله : ((وغير ما ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأنَّ كل ما استحقت (لا) به العمل من المناسبات السابق ذكرها باقٍ ، فليبقَ ما ثبت بسببه ، ولا يضر التركيب ، كما لم يضر (أنَّ) صيرورتها – بفتح الهمزة – مع معمولها كشيء واحد ، ولو كان جَعْلُ (لا) مع اسمها كشيء واحد مانعها من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم ؛ لأنَّ أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر ، ولا خلاف في أنَّ التركيب لم يمنع عملها في الاسم ، فلا يمنع عملها في الخبر))[3] .

ومما سبق يتضح لنا أنَّ هناك ارتباطًا وثيقًا بين العامل في خبر (لا) ، وبين وجود خبر لها مع همزة الاستفهام إذا دلَّ تركيبهما على التمني ، و عدم وجوده ، فـ (لا) لا خبر لها في الأصل عند سيبويه ، فقد ذكرنا مذهبه آنفًا ، وهو أنَّ (لا) تتركب مع اسمها المفرد فيكون معها في موضع رفعٍ

(١) المقتضب : ٣٥٧/٤ .

(٢) شرح التسهيل : ٤٣٧/١ .

(٣) المصدر والصفحة أنفسهما .

بالابتداء ، ويكون الخبر خبرًا للمبتدأ الذي هو مجموع (لا) مع اسمها ، فإذا دخلها معنى التمني مع الهمزة زال عنها معنى الابتداء ، وعندئذٍ تنتفي الحاجة إلى خبر ، أمّا عملها في الاسم فهو باقٍ على ما كان عليه قبل دخول الهمزة ، أو يكون عملها محمولاً على (أتمنى) ، و(ليت) كما ذكرناه سابقًا ، وعند زوال الابتداء عنها يمتنع العطف على موضعها مع اسمها بالرفع؛ لأنَّه ليس موضع ابتداء ، ويمتنع إلغاؤها إذا تكررت ؛ لأنَّها صارت كـ (ليت) ، و(ليت) لا تُلغى وإن تكررت[1] ، وعلى هذا لا إشكال على مذهب سيبويه فيما ذكره من أحكام لـ (لا) مع همزة الاستفهام إذا أُريد بتركيبهما التمني .

أمّا المازنيّ فإنَّه يُقرُّ أنَّها (لا) النافية للجنس وإن دخلها معنى التمني ، فهي باقية على حكمها ، ولمّا كانت (لا) عنده عاملة في الاسم والخبر معًا ، إذاً لابدَّ لها من خبرٍ وإن دخلها معنى التمني ، ويجوز إلغاؤها إذا تكررت كما جاز إلغاء (لا) قبل دخول الهمزة عليها ، ويجوز العطف على موضعها مع اسمها؛ لأنَّه باقٍ على ما كان عليه من الابتداء[2] ، وعلى هذا لا إشكال فيما ذكره المازنيّ من أحكام لـ (لا) مع همزة الاستفهام إذا أُريد بتركيبهما التمني ، فكلٌّ منهما حكمَ بموجب ما اعتمده من أحكام لـ (لا) في الأصل .

والذي يتبين لي أنَّ هناك لبسًا في أصل وضع (ألا) عند سيبويه ومن تابعه ، فهم يقرّون صراحةً أنَّها (لا) النافية للجنس دخلت عليها همزة الاستفهام ، ثم نجدهم يعاملونها كأنَّها كلمة واحدة ، ولو كانت كلمة واحدة ما

(١) مرت بنا هذه الحجج سابقًا عند الحديث عن حجج مذهب سيبويه ، ولا حاجة إلى توثيقها مجددًا .

(٢) مرّ سابقًا مذهب المازنيّ وكل ما ذكرناه هنا ، ولا حاجة إلى إعادة توثيقه .

كان لربطها بـــ (لا) النافية للجنس أيّ معنى؛ لأنَّها تكون عندئذٍ حرف تمنٍ له حكمه الخاص ، ولكنّ إقرار سيبويه ومن تابعه ، والمازنيّ ومن تابعه أنّها (لا) النافية للجنس ، وإعمالهم لها في اسمها إعمال (لا) النافية للجـــنس ، وبناء اسمها المفرد وتركّبه معها دلَّ على أنَّها (لا) النافية للجـــنس أُدخلـــت عليها همزة الاستفهام ، وعلى هذا فالذي أراه أنَّ الأولى هو الأخـــذ بمـــذهب المازنيّ ومن تابعه وهو أنَّها باقية على ما كان لها من الأحكام قبـــل دخـــول الهمزة عليها ، ولا أرى وجهًا في دلالتها على التمني يمنع من إعطائها مـــا كان لها من الأحكام ، فهي نافية للجنس لكنّها مع نفيها أُشرِبت معنى التمنـــي عند تركّبها مع الهمزة ، كما أُشرِبت معنى التوبيخ عند تركّبها مع الهمـــزة ، ومع ذلك بقيت لها جميع أحكامها معه ، ثم إنَّ سيبويه نفسه يعامـــل اســـمها معاملته قبل دخول الهمزة عليها ، فاسم (ألا) المفرد مبنيّ عنده ، ويتركّـــب معها ، وهو ما بيّنه بقوله : ((واعلم أنَّ (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ، ودخل فيها معنى التمني ، عملت فيما بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلّا فيما تعمل فيه في الخبر[1] ، وتسقط النون والتنوين فـــي التمني كما سقطا في الخبر))[2] ، وهذا يعني أنَّها باقية على أصلها ، وإلّا فلِمَ لا يُعرب اسمها إذا كان مفردًا ، فهو في الأصـــل معـــرب ، لاســـيما أنَّهـــم يحملونها على (أتمنى) ، و(ليت) ، وإنَّما يُبنى اسمها لأجل دخـــول (لا) عليه ، يُضاف إلى ذلك أنَّ إشرابها معنى التمني لا يعني أنَّها صارت حـــرف تمنٍ خالصٍ لا أثر فيه لنفي الجنس ، وإلّا لعاملناه بعيدًا عـــن أحكـــام (لا)

(١) المقصود بقوله : (الخبر) ما يحتمل الصدق والكذب ، ، أي : ما ليس طلبًا ، ولا إنشاءً .

(٢) كتاب سيبويه : ٣٠٧/٢ .

النافية للجنس ، إذاً فهي باقية على أصلها ، ومما دلّت عليه من المعاني هو التمني ، وقد تكون كـ (ألا) التي تفيد التوبيخ في قول الشمني ، فقد قال فيها : ((... المراد أنَّ الهمزة تفيد الإنكار التوبيخي ، وكلمة (لا) تفيد النفي ، فمجموع (ألا) يفيد الإنكار التوبيخي على النفي))[1] ، فتكون الهمزة في (ألا) التي تفيد التمني قد أفادت التمني ، و(لا) باقية على نفيها ، ومجموع (ألا) أفاد تمني المنفي ، ففي قولنا : (ألا ماءَ) فإنَّ انتفاء الماء موجود ، فلمّا دخلت الهمزة على هذا النفي أفادت (لا) معها تمني المنفي ، والله أعلم .

وحمل (لا) مع الهمزة على (أتمنى) ، و(ليت) ، لا يعني أنّنا نعطيها حكم الفعل (أتمنى) ، مع الإقرار أنّها حرفٌ ، كما لا يعني إعطاءها حكم (ليت) ، وإلّا وجب إعطاؤها خبرًا كـ (ليت) ، فاحتجاجهم أنّها عوملت معاملة (أتمنى) فلم تُعطَ خبرًا مرفوض – في رأيي – ؛ لأنّ (أتمنى) لا يحتاج إلى خبر ، و(ليت) أيضًا بمعنى (أتمنى) ، فقولنا : (ليت زيدًا قادمٌ) ، معناه : (أتمنى زيدًا قادمًا) ، ومع ذلك لابد لها من خبر ، ولا تعامل معاملة (أتمنى) ، والصحيح – في رأيي – أنّها محمولة على (أتمنى) ، و(ليت) من جهة المعنى فقط ، وليس من جهة عملها ، وحكم معموليها ، والله أعلم .

وعليه فإنَّ (أفضل) في قولنا : (ألا رجلَ أفضل منك) – على إرادة التمني – خبر لـ (ألا) ، أمّا في قولنا : (ألا ماءَ) ، فإنَّ معناه : (أتمنى ماءً) ، والخبر فيه محذوف تقديره : (ألا ماءَ موجودٌ) ، وما دامت (ألا) مركّبة من (لا) النافية للجنس ، وهمزة الاستفهام ، فلا ضير أن يكون

(١) شرح التصريح : ٣٥٤/١ .

خبرها محذوفًا كما هي الحال مع خبر (لا) النافية للجنس ، وخبر (لا) النافية للجنس يحذف كثيرًا ، وهذا ما ذكره ابن السرّاج بقوله : ((واعلم أنَّ (لا) إذا فَتَحْتَ ما بعدها فقد يجيء الخبر محذوفًا كثيرًا ، تقول : (لا رجلَ) ، و(لا شيء) ، تريد : (في مكانٍ أو زمانٍ)))[1] ، ومن جهة أخرى فإنَّ خبر (لا) النافية للجنس يكون واجب الحذف إذا دلّ عليه دليل في اللفظ أو المعنى ، عند التميميين والطائيين ، وقد ذكر هذا كثير من النحاة ، فقد ذكره ابن مالك بقوله : ((... ولا يلفظ به التميميّون ولا الطائيون ، بل الحذف عندهم واجبٌ بشرط ظهور المعنى))[2] ، وابن هشام بقوله : ((والسابع : أنَّه يكثر حذف خبرها إذا عُلم ، نحو: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾(الشعراء : من الآية٥٠) ، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾(سبأ : من الآية٥١) ، وتميم لا تذكره حينئذٍ))[3] ، وقال ابن عقيل : ((إذا دلّ دليل على خبر (لا) النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين ، وكثر حذفه عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال : (هل من رجلٍ قائمٍ ؟) فتقول : (لا رجلَ) وتحذف الخبر – هو(قائم) – وجوبًا عند التميميين والطائيين ، وجوازًا عند الحجازيين ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرفٍ ولا جارٍ ومجرور ، كما مُثِّل ، أو ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، نحو أن يقال : (هل عندك رجلٌ ؟) ، أو(هل في الدار رجلٌ ؟) ، فتقول : (لا رجلَ)))[4] ، فقولنا : (ألا ماءَ) ، معلومٌ منه أنَّ

(١) الأصول في النحو : ٣٧٩/١ .

(٢) شرح التسهيل : ٤٣٧/١ــ٤٣٨ .

(٣) مغني اللبيب : ٣٥٧/١ .

(٤) شرح ابن عقيل : ٤١٣/١ .

المتمني يتمنى مـــاءً موجودًا ، فيكـــون الخبر محـــذوفًا تقـــديره: (ألا مـــاءَ موجودٌ) ، أو (ألا ماءَ هنا) ، وكذلك الحال مع البيت الذي تقـــدّم ذكـــره ، وهو قول الشاعر :

ألا سبيلَ إلى خَمْرٍ فأشْرَبَها ألا سبيلَ إلى نصرِ بنِ حَجّاجِ

فالخبر فيه محذوف تقديره : (ألا سبيلَ موجودةٌ) .

فإن احتُجَّ بأنَّ الفعل في جواب (ألا) التي تفيد التمني منصوب ، فدلَّ على أنَّها عوملت معاملة (ليت) ، كما في بيت الشاعر الذي تقدَّم ذكره :

ألا عُمْرَ وَلّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ ما أثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ

فقد نصب (يرأب) ؛ لوقوعه في جواب التمني ، فهذا – في رأيـــي – لا دليل فيه ؛ لأنَّ الذي سوّغ نصبه هو معنى التمني الذي أُشـــرِبَ فيهـــا ، لا أنَّها صارت حرف تمنٍ ، ولو كانت حرف تمنٍ مَا احتجنا إلى ذكر أنَّ أصلها (لا) النافية للجنس دخلت عليها الهمزة ، بل لَمَا احتجنا إلى كل مـــا تقـــدَّم ذكره مما له صلة بـــ (لا) النافية للجنس ، ويكفينا حينئذٍ أن نقول إنَّ (ألا) هذه بمجموعها حرف تمنٍ ينصب الاسم بعده ، أمّا الإقرار بأنّها (لا) النافية للجنس أعطى تركّبها مع الهمزة معنى التمني ، فيجب عندئذٍ القول إنَّها على أصلها ، فلمّا أُشرِبَ مجموعها مع الهمزة معنى التمني ، جاز نصب الفعـــل بعدها على أنَّه جواب التمني ، كما جاز نصب الفعل بعد (لعلَّ) حين أُشرِبَت معنى التمني في قراءة من قرأ بنصب (اطّلع)[1] في قوله تعـــالى : ﴿**وَقَالَ**

(١) وهي قراءة عاصم برواية حفص ، ينظر : السبعة في القراءات : ٥٧ ، النشر في القراءات العشر : ٣٦٥/٢ ، وخُرِّجت على إشراب (لعلَّ) معنى (ليت)؛ لكثرة استعمالها في توقّع المرجوّ ، وتوقّـــع المرجوّ ملازم للتمني ، ينظر : شرح التصريح : ٣٨٦/٢ .

﴿ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ۝ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ... ﴾ (غافر : الآية٣٦ ، وجزء من الآية٣٧) ، فهو لا يعني أنَّ (لعلَّ) خرجت عن أصلها وصارت حرف تمنٍ ، وإنَّما بقيت على مالها من أحكام ، ولكنّها دلّت هنا على التمني ، وكذلك نصب الفعل في جواب (لو) حين أُشرِبَت معنى التمني في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الشعراء :١٠٢) ، فقد قال أبو حيّان في تخريجها : ((والظاهر أنّ (لو) هنا أُشرِبت معنى التمني ، و(فنكونَ) الجواب ، كأنّه قيل : (يا ليت لنا كرّةً فنكونَ)))[1] ، وهو ما ذكره الآلوسي بقوله : ((و (لو) في قوله تعالى : ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ مستعملة في التمني ، بدليل نصب قوله سبحانه : ﴿فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾))[2]، فنصْبُ الفعل في جوابها لا يعني أنَّ (لو) صارت حرف تمنٍ ، وإنّما انتصب لأجل معنى التمني الذي أُشرِب فيها ، وكذلك الحال مع (لا) إذا دخلتها همزة الاستفهام ، فإنَّ الفعل يُنصب معها حين يدلّ تركيبها على التمني ؛ لأجل معنى التمني الذي أُشرِبته ، لا أنَّها صارت حرف تمنٍ ، والله أعلم .

(١) البحر المحيط : ٢٦/٧ .

(٢) روح المعاني : ١٠٦/١٩ .

ولو أخذنا برأي سيبويه في عدم جواز إلغائها ، أو عدم إعمالها عمل (ليس) ، فهذا أيضًا لا حجّة فيه – فيما يتبين لي – ؛ لأنَّها هنا أُريد بها معنى التمني ، وإلغاؤها ، أو إعمالها عمل (ليس) يُذهب هذا المعنى ، وهي إنّما جاءت لأجله ، فلا يصح إلغاؤه ، ومع هذا كله لا حاجة – في رأيي– إلى إعطاء (لا) عددًا كثيرًا من الأحكام المختلفة مع إمكانية الاقتصار على بعض هذه الأحكام ؛ لأنَّ الأصل في وضع القواعد هو تيسير تعلّمها ، وتعدد الأحكام في الشيء الواحد يكون مدعاةً لتعسير تعلّمه ، ولأنَّه كما يقول السيوطي : ((متى أمكن تقليل القواعد ، وجعل الشيء من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد ، وادّعاء الاشتراك ؛ لأنَّه يحتاج إلى وضعين ، والمجاز ليس فيه إلّا وضع واحد ، وهو الحقيقة))[1] .

(١) همع الهوامع : ٥٧٤/٢ .

نتائج البحث

١. صوّب هذا البحث بعض الآراء التي نُسبت خطأً إلى بعض النحاة ، وقد ذكرناها مبثوثةً في صفحات البحث .

٢. محاولة إثبات أنَّ الأصل في (ألا) هو همزة الاستفهام التي تركّبت مع (لا) النافية للجنس ، وعليه فإنَّ (لا) لم تتغير أحكامها بعد دخول الهمزة عمّا كانت عليه من أحكام قبل دخولها .

٣. إبطال حجّة سيبويه ، ومن تابعه في معاملة (ألا) معاملة (أتمنى) ، و(ليت) .

٤. محاولة إثبات أنَّ الفعل المضارع يُنصب في جواب (ألا) التي تفيد التمني ، لأجل إشرابها معنى التمني ، لا أنَّها صارت حرف تمنٍ .

المصادر والمراجع

١. **القرآن الكريم** .

٢. **الأصول في النحو** : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت٣١٦هـ) ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م .

٣. **البحر المحيط** : أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، د. زكريا عبد المجيد النوقي ، د. أحمد النجولي الجمل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ،٢٠٠١م .

٤. **الجمل في النحو** : أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .

٥. **الجنى الداني في حروف المعاني**: حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ(، تحقيق د. طه محسن ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .

٦. **ديوان مجنون ليلى** : قيس بن الملوّح ، جمع وتحقيق عبد الستّار أحمد فرّاج ، مكتبة مصر ، القاهرة ، د. ت .

٧. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** : العلامة أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د. ت .

٨. **السبعة في القراءات** : أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ) ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، د. ت .

٩. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، نشر المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ط١٤ ، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م .

١٠. **شرح التسهيل** : ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي السيّد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

١١. **شرح التصريح على التوضيح** : الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .

١٢. **شرح الرضي على الكافية** : رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق ، طهران ، د. ت .

١٣. **شرح الوافية نظم الكافية** : ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، دراسة وتحقيق د. موسى بناي علوان العليلي ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

١٤. **اللباب في علل البناء والإعراب** : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م .

١٥. **مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب** : ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق بركات يوسف هبود ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، ط٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .

١٦. **المقتضب** : أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ(، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د. ت .

١٧. **النشر في القراءات العشر** : أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، تحقيق الأستاذ علي محمد الضباع ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر ، نشر المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، د. ت

١٨. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، د. ت .